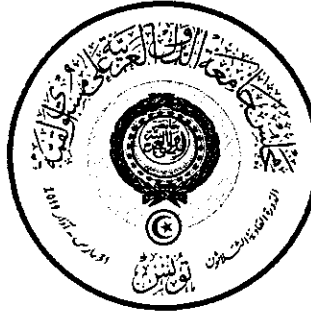


تونس - الجمهورية التونسية
الأحد 24 رجب 1440 هـ
الموافق 31 مارس/أذار 2019م



اجتماع مجلس جامعة الدول العربية
على مستوى القمة
الدورة العادية [30]

ق 30/(03/19)/33- خ(0195)

الامانة العامة
امانة شؤون مجلس الجامعة

كلمة

فخامة الرئيس محمد ولد عبد العزيز
رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة
الدورة العادية (30)

تونس - الجمهورية التونسية

الأحد 24 رجب 1440 هـ الموافق 31 مارس/أذار 2019م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

-صاحب الفخامة السيد الباجي قايد السبسي، رئيس
الجمهورية التونسية الشقيقة، رئيس قمتنا الحالية؛

-خادم الحرمين الشريفين، صاحب الجلالة الملك سلمان
بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية
الشقيقة، رئيس القمة العربية العادية التاسعة والعشرين؛

-أصحاب الجلالة والفخامة والسمو؛

-أصحاب المعالي رؤساء الوفود؛

-معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية؛

-أيها المدعوون الكرام؛

-أيها السادة والسيدات؛

أود في البداية، أن أتقدم بجزيل الشكر، إلى أخي
صاحب الفخامة السيد الباجي قايد السبسي، رئيس
الجمهورية التونسية الشقيقة، ومن خلاله إلى الشعب
والحكومة التونسيين، لما لقينا من حفاوة استقبال، وكرم

ضيافة، مهناً فخامته، على رئاسة قمتنا هذه، وعلى الإعداد الجيد لها.

كما أود أن أعبر عن التقدير الكبير، والتثمين العالي، للجهود الطيبة التي اضطلع بها، خدمة للمصالح الحيوية لأمتنا، أخونا خادم الحرمين الشريفين، صاحب الجلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، خلال رئاسته الموفقة، للدورة التاسعة والعشرين للقمّة العربية.

كما يطيب لي، أن أهنئ معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد أحمد أبو الغيط، ومساعديه على التحضير الجيد لقمتنا هذه.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو؛
أيها السادة والسيدات؛

تتعقد قمتنا، الحالية، ووطننا العربي يعيش، منذ فترة،
أوضاعا أمنية، وسياسية، واقتصادية، بالغة الخطورة
والتعقيد، كادت تداعياتها أن تعصف بدول عربية عديدة.
فعلى المستوى الأمني، ورغم ما تحقق من انتصارات
ميدانية على الإرهاب، فإن النزاعات في سوريا، وليبيا،
واليمن، والصومال، قد طال أمدها، وتفاقت توابعها
الكارثية، من حيث عدد الضحايا، وتدمير البنى التحتية،
وتهجير السكان، و تفكيك النسيج الاجتماعي.

وقد تجاوز التأثير السلبي لهذا الوضع الخطير، الوطن
العربي ليمتد إلى المناطق المجاورة لنا.

أما على المستوى الاقتصادي فإننا لم نصل بعد لمستوى
الاندماج الاقتصادي المأمول من شعوبنا. كما أن هبوط
أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، والحالة

الأمنية الصعبة، في بعض دولنا، قد أثرا سلبا على وتيرة التطور والنمو الاقتصادي في العالم العربي إجمالا.

وقد اعتبرت بعض الجهات أن هذا الوضع المتأزم سيشغل العرب عن قضاياهم المركزية، المتمثلة في احتلال بعض أراضيهم، فاتخذت، هذه الجهات، قرارات أحادية، بخصوص مسائل جوهرية كوضع مدينة القدس الشريف والجولان المحتل. كما أمعنت إسرائيل في الاعتداءات المتكررة على الشعب الفلسطيني الأعزل، وكثفت الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. غير أنه مهما ساءت الأوضاع في المنطقة، فإن القضية الفلسطينية ستبقى قضية العرب الأولى، وسيظل حلها الوحيد الممكن، هو الحل الذي يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، وفي طبيعتها قيام دولته المستقلة،

الكاملة السيادة، وعاصمتها القدس الشريف، استنادا إلى
القرارات الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية. كما
سيبقي تحقيق سلام دائم وشامل في المنطقة مرهونا،
علاوة على الحل العادل للقضية الفلسطينية، بعودة
الجولان إلى السيادة السورية وخروج المحتل الإسرائيلي من مزارع شبعاء
وسيُساهم إحلال السلام في الشرق الأوسط، في
استتباب الأمن والسلام في العالم عموما.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أيها السادة والسيدات،

إننا نعيش عصرا معقدا، تطبعه العولمة، وتتشعب فيه
التجاذبات، ويتأرجح فيه النظام الدولي بين الأحادية
والتعددية القطبية، وتتنافس فيه التكتلات دفاعا عن
مصالحها وتعزيزا لمكاسبها.

وهذا ما يوجب علينا الرفع من مستوى فعالية عملنا العربي المشترك، من خلال بلورة رؤية استراتيجية موحدة، لرفع التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي نواجهها جميعا، والتي تزيد من تعقيدات التدخلات الأجنبية.

وفي هذا السياق، يجب أن تكون أولى أولوياتنا استعادة الأمن والسلام، في ربوع وطننا العزيز، والقضاء على العنف والتطرف والغلو، ونشر قيم التسامح والإخاء، وإشاعة ثقافة الحوار. ولذا ينبغي علينا دعم الجهود الدولية والإقليمية الهادفة إلى حل سلمي للنزاعات في سوريا، وليبيا، واليمن، والصومال، لتستعيد هذه البلدان الشقيقة أمنها واستقرارها. فمن واجبنا أن ننهض بدور

ريادي وفعال في البحث عن حل سريع لهذه النزاعات،
يضمن سيادة هذه الدول ويحفظ وحدة أراضيها.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،
أيها السادة والسيدات،

إن تحصين أمتنا في وجه إمكان نشوء أزمات جديدة،
يتطلب منا مضاعفة الجهود في مجال الحكامة الرشيدة،
وترسيخ الحريات الفردية والجماعية، وإشراك المواطنين
في إدارة الشأن العام، والتمكين للمرأة، وتحرير طاقات
الشباب، وتوفير الرعاية للفئات الأكثر هشاشة. فبهذا،
تقوى اللحمة الاجتماعية والوحدة الوطنية، وتتعزيز الثقة
بين القادة والشعوب.

فبقدر ما تترسخ الحريات، وتسود الحكامة الرشيدة،
ويرتفع مستوى اشراك المواطن العربي في إدارة الشأن

العام، بقدر ما ينسد الباب أمام التطرف والإرهاب،
وتتعزيز شروط استتباب الأمن والاستقرار، وتتسارع وتيرة
النمو والازدهار.

وفي الختام، يطيب لي أن أؤكد على رص الصفوف،
للنهوض بوطننا العربي ليتبوأ المكانة اللائقة به، على
كافة المستويات، راجيا لأعمال دورتنا الحالية كل النجاح
والتوفيق.

أشكركم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.